العدد (2287)
السنة التاسعة - الاثنين (24)
تشرين الأول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

وزير المالية يتوقع تسارع النمو الاقتصادي إلى ٥% نهاية العام الحالي

سعي حكومي لخفض عجز الموازنة إلى الثلثين

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

عاطلون عن العمل بانتظار تحقق الوعود بالقضاء على البطالة (أرشيف)

توقع وزير المالية رافع العيساوي تسارع النمو الاقتصادي قليلا الى حوالي خمسة بالمئة هذا العام وتسعة بالمئة في السنوات الثلاث المقبلة .
واكد ان بلاده تسعى لخفض عجز الموازنة العامة للدولة بواقع الثلثين خلال الثلاث سنوات المقبلة عن طريق زيادة انتاج النفط وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي متوقعاً .
وقال العيساوي لرويترز على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت مؤخراً أنه يتوقع تراجع العجز الى خمسة تريليونات دينار من المستوى المتوقع لهذا العام عند ١٦,٦ تريليون دينار (١٤,٢ مليار دولار).
وتابع العيساوي : سيكون هناك أيضا انفاق غير متحقق سيساهم في نهاية الامر في سد عجز الميزانية ولذا فالعجز ليس مصدر قلق .
ولم يوضح الوزير حجم العجز المتوقع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لكن الارقام الرسمية تحدد ميزانية ٢٠١١ عند ٨٢,٦ مليار دولار وتتوقع عجزا نسبته حوالي ١٧ بالمئة من الايرادات.
وتوقع العيساوي تسارع النمو الاقتصادي قليلا الى حوالي خمسة بالمئة هذا العام وتسعة بالمئة في السنوات الثلاث المقبلة اذ يبدأ العراق في انهاء ارث اعتماد النشاط الاقتصادي على الدولة ويخالف تباطؤا عاما في اقتصادات المنطقة.
وقال: إن الانفاق سيرتفع بواقع ثمانية تريليونات دينار في ٢٠١٢ نتيجة انفاق اضافي لرفع الاجور وتدريب قوات الامن وشراء طائرات اف ١٦ العسكرية وارتفاع فاتورة استيراد السلع الاولية.
و أضاف: أن زيادة الانفاق سيقابلها نمو متوقع في الايرادات الى حوالي ٩٥ تريليون دينار العام المقبل مع زيادة انتاج النفط وحيث ستقلل الخصخصة الضغط على المالية العامة للحكومة.
وينتج العراق حاليا نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا ويسعى لتعزيز طاقته الانتاجية الى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٧.
وتستند ميزانية ٢٠١١ الى متوسط لسعر النفط قدره ٨٥ دولارا للبرميل وصادرات حجمها ٢,٢ مليون برميل يوميا من الخام بينما تتوقع ميزانية ٢٠١٢ تصدير ٢,٦ مليون برميل يوميا بنفس متوسط السعر المتوقع لهذا العام.
ويشكل عجز الميزانية تحديا لقدرة العراق على اعادة البناء. وأعلنت البلاد مشروعات ضخمة لبناء مئات الآلاف من المنازل الجديدة وتعزيز انتاج الكهرباء التي تعاني البلاد من انقطاعها بشكل متكرر نتيجة الحرب والعقوبات على مدى العشرين سنة الماضية.
ولفت العيساوي الى ان التحدي الرئيسي هو البنية التحتية المدمرة والتي تحتاج لمزيد من الانفاق الرأسمالي وهذا يعني فتح الباب للقطاع الخاص.
وبين أن الحكومة تعتزم تسريع وتيرة خصخصة صناعات تابعة للدولة وأنها تقدم الان الارض بالمجان للمستثمرين لتشجيع الاستثمار.
وقال "لدينا قناعة بأن جزءا من الحل في يد القطاع الخاص."
وتابع : ان التحدي الرئيسي الذي يواجهه الاقتصاد العراقي مازال هو تقليل الاعتماد على النفط لتحفيز النمو.
واوضح ان التنويع محدود في ظل اعتماد الاقتصاد على النفط. هذا ما يقيد النمو والاستثمارات."
وبعد ثماني سنوات من الاطاحة بالرئيس الراحل صدام حسين اثر الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للبلاد مازال الاقتصاد العراقي بمعزل الى حد كبير عن النظام المالي العالمي ويهيمن عليه النفط حيث تشكل صادرات الخام أكثر من ٩٥ بالمئة من ايرادات العراق الذي يملك بعضا من أكبر احتياطيات النفط في العالم.
واشار الى ان ان أسعار النفط الحالية التي تتجاوز تقديرات الحكومة تساعد على تأمين الوضع المالي للحكومة.
وبين ان سعر النفط مازال قرب ١٠٠ دولار أو أكثر وهذا يجعلنا في المنطقة الامنة."
وتابع بقوله ان العراق لم يقر بعد ميزانية ٢٠١٢ لكن نمو الايرادات المتوقع العام المقبل سيؤدي لمزيد من الاستثمار الرأسمالي .

ارتفاع مبيعات العملة الأجنبية بنحو ١٠ ملايين دولار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

سجلت مبيعات البنك المركزي العراقي في افتتاح أول جلساته للأسبوع الحالي أمس الأحد، ارتفاعا بنحو عشرة ملايين دولار لتصل إلى أكثر من ١٨٣ مليون دولار، مقارنة بيوم الخميس الماضي الذي سجلت فيه نحو ١٧٣ مليون دولار.
وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي ان الجلسة شهدت ارتفاعا في مبيعات البنك لتصل إلى ١٨٣ مليونا و٣٧٨ ألف دولار تمت تغطيتها من قبل البنك بسعر صرف أساس بلغ ١١٧٠ دينارا مقابل الدولار الواحد، مقارنة بيوم الخميس الماضي، إذ بلغت مبيعات البنك ١٧٣ مليونا و٥٢٨ ألف دولار. وبينت النشرة ان الطلب توزع بواقع تسعة ملايين و ٢٨٠ ألف دولار نقدا، فيما توزعت البقية البالغة ١٧٤مليونا و٩٨ ألف دولار على شكل حوالات خارجية تمت تغطيتها من قبل البنك بالكامل، وبسعر صرف بلغ ١١٨٣ دينارا للدولار الواحد ضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ دينارا للدولار الواحد، فيما لم تتقدم المصارف المشاركة في المزاد والبالغة ٢٢ مصرفاً بأي عروض لبيع الدولار.وتأسس البنك المركزي العراقي كمؤسسة مستقلة بموجب قانونه الصادر في السادس من آذار من العام ٢٠٠٤، كهيئة مستقلة وهو مسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية، بما في ذلك سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطيات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقل.
يشار إلى أن البنك المركزي العراقي يجري جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية باستثناء العطل الرسمية التي يتوقف بها البنك عن تلك المزادات.

انخفاض مؤشر البورصة بنسبة ٠,٦٦ %

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية في جلسته الأسبوعية الأولى أمس الاحد بنسبة ٠,٦٦ ٪ مسجلا ١٤٠,٨٩ نقطة.
وذكرت نشرة السوق انه جرى خلال الجلسة تداول اسهم ٣٤ شركة مساهمة من اصل ٨٧ شركة مدرجة الكترونيا ، ارتفعت اسعار اسهم ٨ شركات ، وانخفضت اسعار اسهم ٢٤ شركة منها ، فيما حافظت شركتان على اسعار اسهمها ،مبينة" تجاوز عدد الاسهم المتداولة في جلسة اليوم ١٠ مليارات و ٧٨٠ مليون سهم بقيمة ١٤ مليارا و ١٣٤ مليون دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٤٥٩ عقد تداول.
وقالت نشرة السوق : شهد القطاع المصرفي تداول اسهم ١١ شركة ، انخفضت اسعار اسهم ٥ شركات ، وارتفعت اسعار اسهم شركة واحدة ، فيما حافظت ٥ شركات على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها ١٠مليارات و ٥٩١ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٣ مليارا و ٦٦٤ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٤١ عقد تداول.
واضافت : شهد القطاع الصناعي تداول اسهم ٧ شركات ، ارتفعت اسعار اسهم شركتين منها ، فيما حافظت ٥ شركات على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة للشركات الصناعية ١٦٥ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٢٩٧ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٣٤ عقد تداول.
وتابعت النشرة اما قطاع الفنادق فشهد تداول اسهم ٦ شركات ، انخفضت اسعار اسهم ٣ شركات منها ، وارتفعت اسعار اسهم شركتين ، فيما حافظت شركة واحدة على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق مليوني سهم بقيمة تجاوزت ٤٣ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٩ عقد تداول.
وبينت ان قطاع الخدمات شهد تداول اسهم ٤ شركات ، انخفضت اسعار اسهم شركتين منها ، وارتفعت اسعار اسهم شركة واحدة منها ، وحافظت شركة اخرى على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٩ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ٤٧ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٨ عقد تداول.
ونوه بيان السوق الى تنفيذ ٩٧ عقد شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات الصناعة والمصارف والفنادق والزراعة ، فيما جرى تنفيذ ٤٢ عقد بيع في قطاعات المصارف والصناعة والخدمات .

برلماني: معوقات تشريعية أمام دخول العراق منظمة التجارة العالمية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

منفذ تجاري عراقي – عالمي (أرشيف)

عزت اللجنة المالية في مجلس النواب عدم دخول العراق لمنظمة التجارة العالمية الى معوقات تشريعية .
وقال عضو اللجنة عبد الحسين الياسري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن"عدم تحول العراق إلى اقتصاد السوق الحر يأتي بسبب التشريعات النافذة التي تحول دون الاسراع في حصوله على العضوية الدائمة في منظمة التجارة العالمية ".
وأضاف أن "اللجان المالية والاقتصادية والقانونية ستعمل على وضع دراسة مع وزارة التجارة لتطوير التشريعات الاقتصادية بهدف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ".
وأشار إلى أن "الانضمام الى منظمة التجارة العالمية لن يكون سهلاً في حال ظلت التشريعات الاقتصادية على صيغتها الحالية ولم تجر عليها تعديلات واسعة ".
وأعلنت وزارة التجارة ان بغداد تسعى للحصول على عضوية دائمة لمنظمة التجارة العالمية سيربك الاقتصاد العراقي مالم يتم مواءمة التشريعات الاقتصادية العراقية معه ضوابط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .
وكان فريق العمل العراقي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قد تأسس في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٤، وقدم مذكرة الحصول على عضوية المنظمة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تم اعتماد العراق مراقبا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وبدأت اجتماعات الجولة الأولى لفريق العمل عام ٢٠٠٧، تلتها اجتماعات الجولة الثانية عام ٢٠٠٨، ثم الجولة الثالثة نهاية ٢٠٠٩. ويسعى العراق للحصول على عضوية دائمة في منظمة التجارة العالمية بدلاً من عضو مراقب كما هو الحال في الوقت الحالي .
يذكر ان منظمة التجارة العالمية تأسست في عام ١٩٩٥ وهي تضم ١٤٧دولة عالمية بصفة اعضاء دائمين.
وتهدف المنظمة الى انشاء عالم اقتصادي يحفظ حقوق المستهلك والمنتج عبر منظومة قوانين دولية من خلال توظيف كامل لموارد الدولة ومنع تداول البضائع ذات المناشىء غير العالمية.

تحذير من زيادة سعر الفائدة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

حذر عضو اللجنة المالية البرلمانية النائب عبد الحسين الياسري، من زيادة سعر الفائدة للأموال المودعة في المصارف كونها تقلل من حركة الاستثمار في البلد.
وقال الياسري لـ (الوكالة الاخبارية للأنباء) : ان العراق مرّ بتجربة خلال السنوات المنصرمة عندما زاد من سعر الفائدة على الأموال التي تودع في المصارف الى (٢٣٪)مما أثرّ على وضع الاستثمار في البلد عبر لجوء أغلب أصحاب الثروات الى توديع أموالهم في المصارف من دون استثمارها، مؤكداً أن زيادة سعر الفائدة سيؤدي الى منع الذين لديهم الرغبة لاقتراض أموال من المصارف لغرض الاستثمار.
واضاف الياسري : أن السياسة النقدية أذا أرادت أن تدعم العملية الاستثمارية في البلد فعليها أن تخفض من سعر الفائدة للودائع لكي تشجع المستثمرين اقتراضهم أموالا من المصارف .
وتابع الياسري : عندما ترتفع سعر الفائدة سيشجع ذلك الى توديع الأموال وليس الى الاستثمار.
وبين : أن المصارف التجارية ليس لديها أموال خاصة ورؤوس أموالها قليلة قياساً الى المبالغ المودعة فيها.
يذكر أن في نهاية عام (٢٠١٠) كان عدد المصارف العاملة في العراق قد وصل الى (٤٣)مصرفاً ، من بينها (٧) مصارف حكومية يبلغ إجمالي رؤوس أموالها نحو (٦٠٣٦)مليار دينار عراقي ، فضلاً عن (٣٦)مصرفاً خاصاً بأجمالي رأسمالي يصل الى (٢٠٢)ترليون دينار.

البصرة تضيّف مؤتمر العراق الأول للنفط والغاز

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشف مصدر مسؤول في شركة نفط الجنوب أن محافظة البصرة ستستضيف نهاية الأسبوع الجاري مؤتمر العراق الأول للنفط والغاز بحضور مسؤولين حكوميين ووفود من عدة شركات أجنبية.
وقال المصدر لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن المؤتمر الذي تقيمه وزارة النفط يهدف إلى مناقشة السبل الحديثة في مجال تطوير صناعة النفط والغاز في العراق".
وأضاف ان المؤتمر سيتضمن الذي يستمر فترة يومين استعراض بحوث ودراسات تتناول واقع صناعة النفط والغاز في العراق وكيفية تطويرها".
وتعمل الحكومة على رفع سقف إنتاجها من النفط الخام إلى نحو ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧، إلا أن الخبراء يشككون في وصول الإنتاج إلى ذلك الهدف، وقالوا إن سبعة ملايين برميل يوميا يعد رقما معقولا.
واشار المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه إلى إن وفدا برئاسة وزير النفط سيحضر فعاليات المؤتمر فضلا عن وفود من شركات النفط والغاز الاجنبية".
ويمتلك العراق مخزونا يقدر بـ ١١٢ ترليون قدم مكعب من الغاز، إلا ان ٧٠٠ مليون قدم مكعب منه يحترق يومياً ويهدر بسبب عدم وجود البنية التحتية التي تسهم في استغلال الغاز المهدور.